لدينا إمكانات هائلة لإحداث ثورة فى إنتاج اللحوم

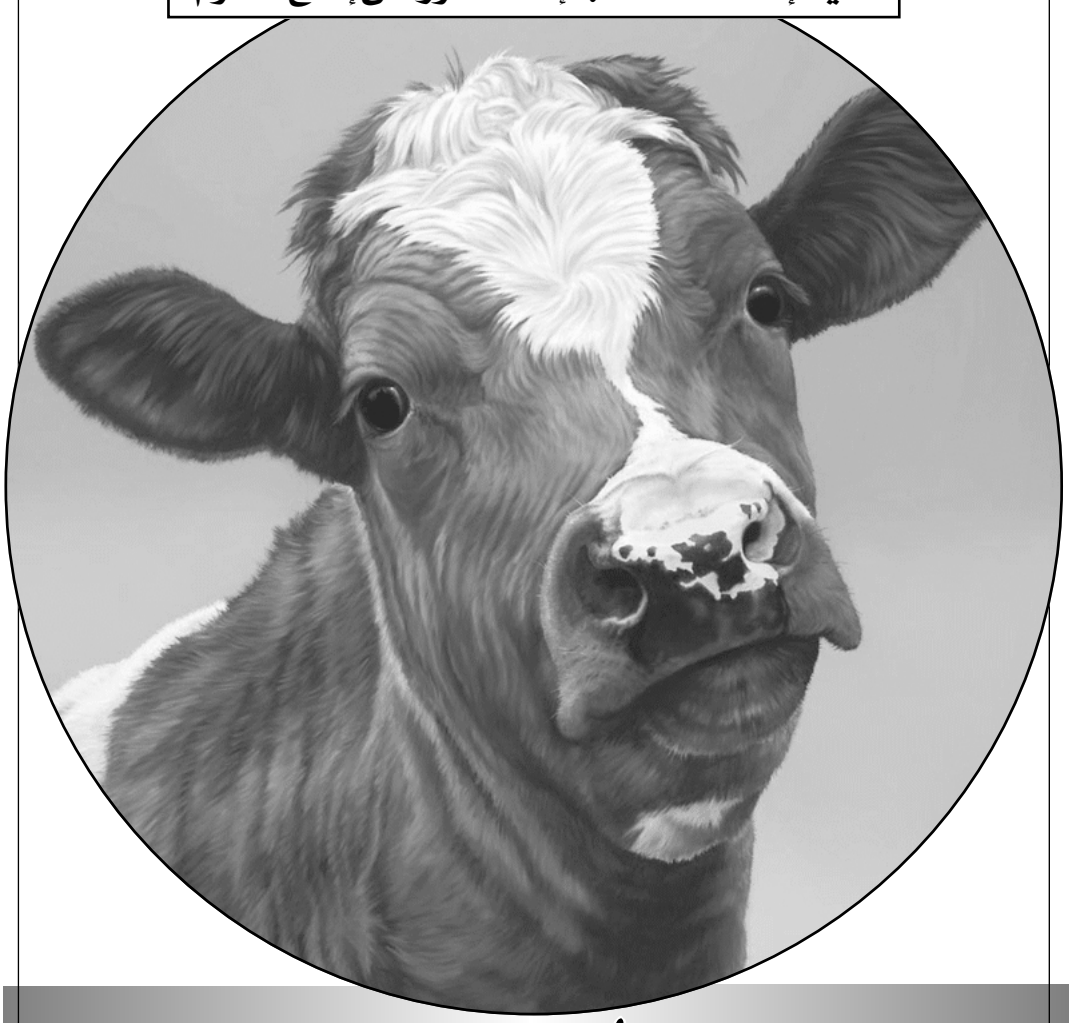

حلول واقعية لأزمة الثروة الحيوانية

تظل أزمة الثروة الحيوانية قائمة تبحث عن حلول عملية لتوفير البروتين الحيوانى بسعر معقول مستقبلا ؛ لأنها متى بقيت موجودة لن تجدى نفعًا معها حلول مؤقتة. « قضية العدد » تفتح ملف الثروة الحيوانية إنتاجًا وتسويقًا وأسعارًا واستيرادًا ، فى محاولة لكشف مواطن الخلل والبحث عن حلول عاجلة وآجلة لعل وعسى تكون هناك نتيجة قبل أن تنافس أسعار اللحوم أسعار الذهب.

أ.د. مصطفى فايز

عدم تطبيق القوانين، وعشوائية ذبح الإناث من البقر والجاموس، وذبح البتلو الصغير (أقل من ٢٠٠ كيلو جرام) وازدواجية اتخاذ القرارات، وعدم إشراف الهيئة البيطرية على المجازر، وتركها للمحليات التى لا تطبق القوانين.. كل ذلك أدى إلى اختفاء عجول التسمين.

يرجع البعض الانفلات فى الأسعار إلى التخوف الذى عاشه المربون إبان أزمة العلف وتحسبًا لعدم استقرار أسعاره مما أدى إلى التخلص من قطعانهم، وعلى رأسها الإناث.

لمصلحة من؟!

والسؤال الذى يطرح نفسه: لمصلحة من يتم التخلص من ثروة مصر الحيوانية؟ وما الخطط المسئولة لإرجاع الأمور إلى نصابها وإعادة التوازن لأسواق الماشية الحية فى مصر؟ وهل هناك إجراءات رقابية لتحقيق الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء؟

سعيد جبريل -رئيس مجلس إدارة مشروع تطوير الجاموس والبتلو (مشروع أهلى) وأحد أصحاب مزارع التسمين- يقول: إن الواقع يؤكد أن مصر لديها الإمكانات التى يمكن بها إحداث ثورة فى إنتاج اللحوم، ولكن للأسف يهرب الكثيرون من استثمار أموالهم فى هذا المجال الذى طالته سمعة سيئة فى الفترة الأخيرة من جراء انتشار الأمراض الحيوانية.

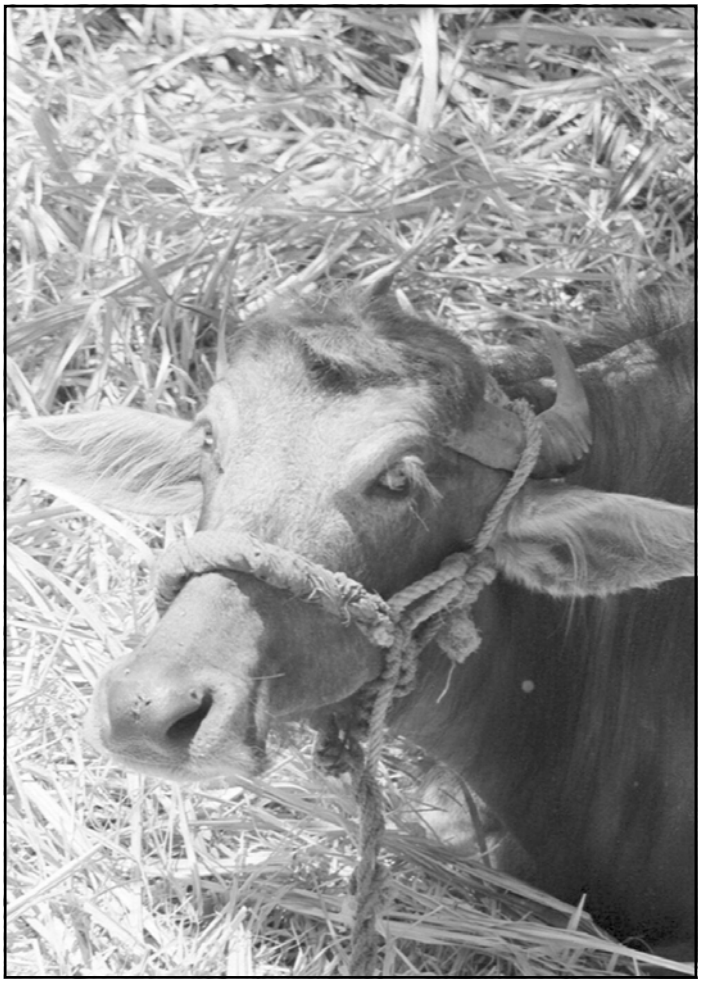

الاستثمار فى مجال الثروة الحيوانية بحاجة إلى تدخل حكومى لدعم المربين.. ولإزالة الصورة الذهنية السيئة حول هذا المجال الذى يخشى المستثمرون من الدخول فيه

ويشير جبريل إلى أن وزارة الزراعة أدركت ذلك مؤخرًا وتقوم حاليًا بتقديم قروض لدعم المربين بفائدة صغيرة تتراوح ما بين ٧٪ و٩٪ بحسب قيمة القرض الذى يبدأ من ٢٠ ألف جنيه حتى ٥ ملايين جنيه لكبار المربين. ولهذا لا داعى للخوف الذى يتملك البعض

لابد من إعادة الحياة لمشروع البتلو
الذى تبنته الحكومة لفترة ثم تخلت عنه فى السنوات الأخيرة..
حيث ساعد فى حل الأزمة بشكل كبير

من الإقدام على الاستثمار فى هذا المجال، خاصة أن السلالات البلدية الموجودة لدينا من الجاموس والبقر والجمال جيدة.

أسباب الأزمة

أما الدكتور حسين الحناوى -الأستاذ بزراعة عين شمس وأحد أصحاب مشروعات تسمين العجول- فنظرته لهذه الأزمة أكثر تشاؤمًا، مشيرًا إلى عدم وجود عجول للتسمين بالأسواق حتى إن سعر كيلو اللحم قائم تخطى حاجز الـ٣٠ جنيهًا حاليًا. وعن أسباب هذه الأزمة يقول: اضطر كثير من المربين إلى ذبح إناث الماشية (الولادة) فى أيام غلاء العلف الذى وصل سعره آنذاك إلى ٢٥٠٠ جنيه للطن حتى أصبح الطلب أكبر من المعروض، واحتدمت الأزمة. وعن رؤيته كمتخصص ومربٍّ للخروج من هذه الأزمة يقول: إذا خلصت النيات فالحلول موجودة شرط أن يؤخذ بها. وأول الحلول: إحياء مشروع البتلو الذى بدأته الحكومة منذ سنوات وكان يلقى استجابة من المربين، وقد أصابه التراخى دون سبب؛ حيث إن فلسفة المشروع تعتمد على أن تقوم وزارة الزراعة بإقراض المربى المال اللازم لتسمين عجول مزرعته، وبالفعل أدى مشروع البتلو الغرض منه لفترة كبيرة ولذلك نرجو من الدولة إعادة الحياة إليه.

مطلوب توسّع الدولة فى إقراض صغار المربين.. والاهتمام بالأعلاف غير التقليدية رخيصة الثمن عالية القدرة على التسمين

يضيف: وكذلك لابد من توسع الدولة فى إقراض صغار المربين قروضًا ضعيفة الفائدة؛ حتى يتشجع الفلاحون على إقامة حظائر تسمين، وفى الوقت نفسه يكونوا مطمئنين إلى أن القروض التى حصلوا عليها لن تجلب الخراب لهم، وأن تقوم فلسفة بنك التنمية والائتمان الزراعى على تحقيق التنمية ومساعدة الزراع وليس المكسب التجارى كما يحدث الآن.

يتابع: وكذلك لابد من الاهتمام بالأعلاف غير التقليدية التى تتميز برخص أسعارها وقدرتها العالية على التسمين واستغلال كثير من المنتجات الزراعية الرخيصة كعروش البطاطا والبنجر والسيلاج الذى يتكون من التقاوى الخضراء الغنية بالعناصر والمركبات غير المكلفة والتى تضمن عدم استيراد الأعلاف من الخارج.

فوضى على جميع المستويات

إجابة عن التساؤلات المطروحة تقول الدكتورة حميدة الشيخ -المدير العام لصندوق التأمين على الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة-: نمرُّ بالفعل بفترة عصيبة بسبب نقص العجول الصغيرة الصالحة للتسمين، وبالتالى تناقص البروتين الحيوانى حاليًا؛ حيث إنه من المنتظر أن تقفز أسعار اللحوم بشكل مستفز نتيجة الفوضى الموجودة، ومنها: ذبح الإناث والعجول الصغيرة التى تقل عن ٦٠ كيلو جرامًا وعدم تطبيق القوانين والرقابة على المجازر التى تتبع المحليات والتى تغيب عنها الرقابة الكافية فيُذبح البتلو الصغير ويُنتهك القانون دون أن يجد المخطئ من يحاسبه. ولتفعيل القانون فى هذا الشق لابد أن يكون

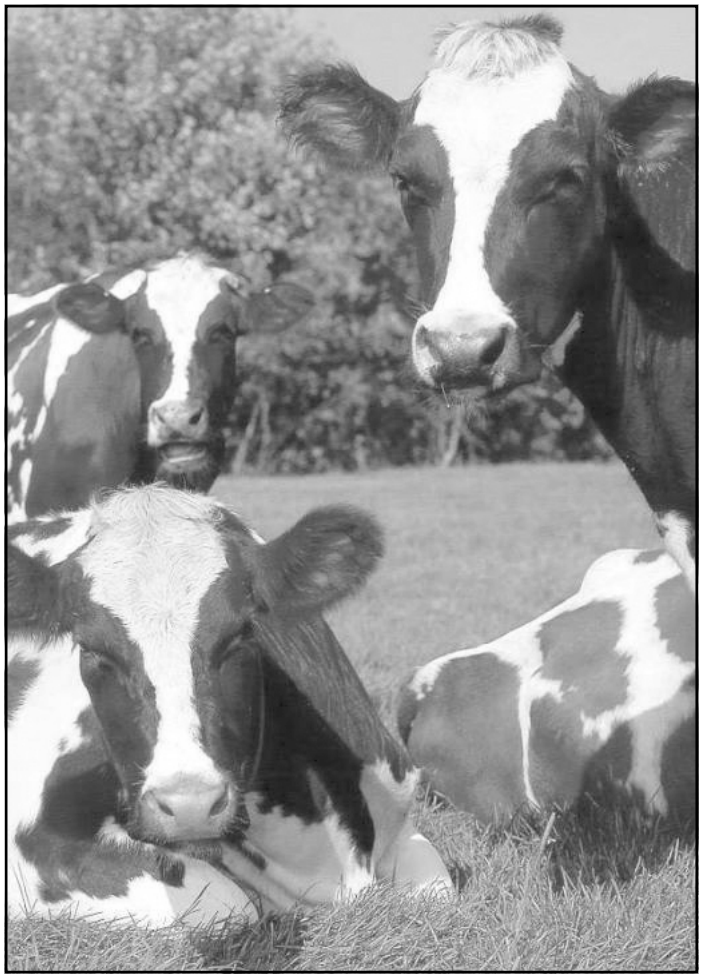

للمجتمع الأهلى دور كبيرٌ فى حل الأزمة.. يتمثل فى إنشاء روابط تعنى بتيسير حصول المربين على احتياجاتهم من مستلزمات التربية والإنتاج وتسهيل عمليات التسويق

للهيئة البيطرية سلطة رقابية على المجازر حيث إنه مادامت المجازر خارج نطاق الهيئة فلن توجد سيطرة على الذبح.

وعن مجهودات الصندوق لمحاصرة الأزمة تقول الدكتورة حميدة: لدينا مشروع قومى للتأمين على الماشية تم من خلاله حتى الآن التأمين على مليونى رأس من الإناث وعجول التسمين، وكذلك لدينا مشروع الترقيم والتسجيل لمحاولة حصر الثروة الحيوانية. ولكن كل الجهود المبذولة فى ذلك لم تحصر الثروة الحيوانية فى مصر بشكل كامل، بسبب انعدام الثقافة عند الفلاحين والمزارعين من المربين الصغار على الرغم من أن هذه الجهود تعود على هؤلاء بمنافع عديدة.

دور المجتمع الأهلى

حول دور المجتمع الأهلى فى حل الأزمة يشير سعيد جبريل إلى جمعية تطوير الجاموس والبتلو التى يرأسها والجهود التى تبذلها، منبهًا إلى إنشاء الرابطة المصرية لمنتجى الجاموس بهدف العناية بالجاموس وتيسير حصول المربين على احتياجاتهم من مستلزمات التربية والإنتاج والعناية به مثل توفير الأمصال واللقاحات الصناعية والأعلاف، مع عقد الدورات التدريبية والندوات العلمية بمختلف المحافظات لاستفادة أكبر عدد من المربين، وتسهيل عملية تسويق العجول المسمنة، والإشراف على عمليات الذبح فى المجازر، ومساعدة الراغبين فى بدء مشروعات الإنتاج الحيوانى بإمدادهم بدراسات جدوى مبسطة، كما يتسنى للمربين الحصول على قروض ميسرة بفائدة ٧٪ من البنك التجارى الدولى وفروع بنك التنمية المنتشرة فى القرى.

المصدر: جريدة الأهرام